

الاندماج آخر العلاج

شركات الاستثمار المالي في العراق بين شح التمويل وشبح التحويل

Merger the Last of Remedy

Financial Investment Companies in Iraq Between Scarcity of Funding & Ghost of Conversion

د. قيس حسوني الملا

Qais H. Al Mula

qaisalmula@yahoo.com

معاون رئيس أبحاث / دائرة الإحصاء والأبحاث – البنك المركزي العراقي

مقدمة

أضحت شركات الاستثمار بشكل عام ومنذ عقود طويلة محط اهتمام الأوساط الاقتصادية ورواد الأعمال والمستثمرين في مختلف دول العالم لما تمارسه من دور مهم وديناميكي في توظيف رؤوس الأموال وتحريك المدخرات ودفع المكتنزات المالية المجمدة نحو الفرص الاستثمارية الواعدة والمربحة التي تصب بمحصلتها النهائية في رفع مستوى كفاءة الاقتصاد و تطوير وتنشيط برامج التنمية. تمثل شركات الاستثمار المالي صنفاً من أصناف مؤسسات الاستثمار التي ينحصر نشاطها أساساً في مجال الأوراق المالية من أسهم وسندات وحوالات خزينة وكذلك الاستثمار في حسابات الودائع الثابتة المفتوحة لدى المصارف، وتعتمد تلك الشركات في نجاحها في الأسواق المالية وبورصات تداول الأسهم على مدى ثقة المستثمرين بها فضلاً عن قدرتها على تحقيق الأهداف المنشودة التي تأسست وإنشأت من أجلها.

مفهوم شركات الاستثمار المالي، اختلفت التعريفات الواردة بصدد ماهية ومفهوم شركة الاستثمار المالي، فمنها ما يؤكد على نشاطها والبعض الآخر يركز على تكوينها وشكلها، فبالنسبة للتشريع العراقي فقد عرفت المادة (9/اولا) من قانون الشركات رقم (21) لسنة 1997 المعدل هذه الشركات بأنها: (شركة منظمة في العراق يتركز نشاطها الرئيسي بتوجيه المدخرات نحو الاستثمار في الأوراق المالية العراقية بما في ذلك الأسهم والسندات وحوالات الخزينة والودائع الثابتة).

أما الفقه العراقي فعرفها بأنها: (مؤسسة مالية تأخذ شكل شركة مساهمة تقوم بدور الوسيط بين المدخرين والمشاريع الصناعية والتجارية، وتعمل على تكوين محفظة من الأوراق المالية وإدارتها وفقاً لمبدأ توزيع المخاطر. أما البعض الآخر) و (شركات مساهمة ذات نشاط مالي واستثماري ورأسمال محدد بحد أدنى تنشأ عن طريق عقد لتأسيسها يوجد لها شخصية معنوية وذمة مالية مستقلة تستطيع بموجبها ان تمارس نشاطها الرئيسي وليس الوحيد، وهو تكوين وإدارة حافظة أوراق مالية وتحملها المخاطر الناجمة عن هذا النشاط وفق الحدود والضوابط المرسومة قانوناً).

كما تعرف شركة الاستثمار المالي بأنها: (مؤسسة مالية وسيطة تمارس أنشطة مالية استثمارية تكفل المشرع بتحديد نطاق نشاطها ومقدار رأسمالها وكيفية الرقابة عليها بما يضمن تحقيق الغاية من انشائها والمتمثلة بالمساهمة الفاعلة في التنمية الاقتصادية الوطنية وتحقيق أقصى درجات الأمان لأصحاب رؤوس الأموال القابلة للاستثمار). وهناك تعريفاً آخر حددها بأنها: (مؤسسة مالية غير مصرفية مرخصة من قبل الجهة القطاعية، تأخذ شكل الشركة المساهمة أو المحدودة حسب ما يتطلبها القانون، هدفها الرئيس تكوين وإدارة محافظ الأوراق المالية وتخضع الشركة لنظام رقابي مفروض عليها من قبل الجهة القطاعية). وركز قانون شركات تلقي الأموال واستثمارها رقم (146) لسنة 1988 في مصر على الأحكام القانونية لشركة الاستثمار المالي والشكل الذي تتخذه والنشاط الرئيس الذي تزاوله وخلا من أي تعريف للشركة⁽⁶⁾، بينما عرف قانون شركات الاستثمار الأمريكي لعام 1940 الشركة بأنها: (كل منظمة تصدر صكوكاً مقابل رأس المال ويكون غرضها الأساس القيام بعمليات الاستثمار في القيم المنقولة).

نبذة تاريخية عن نشاط شركات الاستثمار المالي في العراق، بالعودة إلى تاريخ نشاط هذه الشركات في العراق نجد في الواقع العملي أنها كانت معروفة بحدود ضيقة جداً في خمسينيات القرن العشرين، حينما أسست "شركة الائتمان العراقية" ذات المسؤولية المحدودة من قبل شركة التأمين العراقية مع شركاء آخرين، لتأخذ الشركة على عاتقها إدارة المحافظ الاستثمارية لحسابها الخاص، لكن تلك المحافظ جرى تأميمها آنذاك إثر صدور قرار تأميم الشركات عام 1964، وحولت أموالها إلى سندات قرض بفائدة سنوية قدرها (3%)، ومنذ ذلك الحين لم تصدر أية تشريعات تخص نشاط تلك الشركات في العراق حتى نهاية العقد الأخير من القرن المنصرم عند صدور قانون الشركات رقم (21) لسنة 1997 الذي عد بمثابة بزوغ فجر جديد وعهد حديث لنشاط تلك الشركات في البلاد.

البيئة التشريعية والقانونية المنظمة لعمل شركات الاستثمار المالي في العراق، تعمل شركات الاستثمار المالي في العراق على وفق نظام شركات الاستثمار المالي رقم (11) لسنة 2011، وإشترط النظام في الشركة المساهمة التي تمارس هذا النشاط أن لا يقل رأسمالها الاسمي عن (1) مليار ديناراً عراقياً وأن يدفع بالكامل، كما خول البنك المركزي العراقي الطلب من الشركة زيادة رأسمالها لضمان كفاية رأس المال لاستمرار نشاطها وفقاً للتطورات الاقتصادية والظروف المالية. وحدد هذا النظام البيئة التشريعية والقانونية المنظمة لعمل شركات الاستثمار المالي في العراق بما يلي:

أ- أحكام المادة (4/ البند ثانياً) من أمر سلطة الائتلاف المؤقتة (المنحلة) رقم (56) لسنة 2004 (قانون البنك المركزي العراقي).

ب- أحكام أمر سلطة الائتلاف المؤقتة (المنحلة) رقم (94) لسنة 2004 (قانون المصارف).

ج- أحكام أمر سلطة الائتلاف المؤقتة (المنحلة) رقم (74) لسنة 2004 (القانون المؤقت لأسواق الأوراق المالية - سوق العراق للأوراق المالية).

د - أحكام أمر سلطة الائتلاف المؤقتة (المنحلة) رقم (93) لسنة 2004 (قانون مكافحة غسل الأموال).

هـ - أحكام المادة (9/ البند ثانياً) من قانون الشركات رقم (21) لسنة 1997. كما تعمل شركات الاستثمار المالي في العراق على وفق أحكام قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب رقم (39) لسنة 2015.

المؤشرات المالية لشركات الاستثمار المالي في العراق كما تعكسها حساباتها الختامية للسنوات 2018 - 2019 - 2020

أ - **عدد الشركات:** بلغ عدد شركات الاستثمار المالي العاملة في العراق والمرخصة من قبل البنك المركزي العراقي (7) شركات (مساهمة خاصة) خلال السنوات (2018 و 2019 و 2020) وهذه الشركات هي: (الأمين، خيمة الأيام، الزوراء، الوثام، الخير، بين النهرين، الباتك)، مع الإشارة إلى أن شركة (خيمة الأيام) نتجت عن دمج شركتي (الأيام، الخيمة) بشركة واحدة عام 2015 بعد اكتمال الإجراءات القانونية والرسمية لعملية الاندماج حسب الكتاب الصادر عن دائرة تسجيل الشركات المرقم بالعدد (1293) في 2015/1/19.

ب - **رأس المال:** بلغ إجمالي رصيد رأسمال تلك الشركات مجتمعة (13,650) مليون ديناراً لكل سنة من السنوات المذكورة أعلاه.

ج - **الاحتياطيات:** سجل إجمالي احتياطيات شركات الاستثمار المالي في العراق عجزاً كبيراً قارب الـ (6,136) مليون ديناراً خلال عام 2020 مقابل عجز مماثل وصل إلى (6,104) مليون ديناراً خلال عام 2019 بنسبة ارتفاع (0.5%)، كما شهد عام 2018 هو الآخر عجز متراكم في احتياطيات تلك الشركات بلغ (4,873) مليون ديناراً بنسبة ارتفاع تجاوزت (25.9%).

وأشرت الحسابات الختامية لشركة الخير للاستثمار المالي عجزاً كبيراً في احتياطياتها بلغ: (4,951.7) (4,951.7) (3,839.8) مليون ديناراً نهاية السنوات المالية: (2020 - 2019 - 2018) على التوالي وهو أعلى عجز متراكم يرصد في احتياطيات الشركات مقارنة بباقي منافساتها من شركات الاستثمار المالي الأخرى، حيث بلغت احتياطيات بقية الشركات وهي: (الأمين، الزوراء، الوثام، بين النهرين، الباتك) للاستثمار المالي عجزاً كبيراً في احتياطياتها بلغ نحو: (670.6)، (87.8)، (109.5)، (536.5)، (220.2) مليون ديناراً على التوالي نهاية العام المالي 2020، مقابل عجز أيضاً في احتياطيات الشركات ذاتها بلغ: (673.4)، (87.8)، (109.5)، (501.8)، (220.2) مليون ديناراً على التوالي نهاية السنة المالية 2019، في حين سجل عجز الاحتياطيات لتلك الشركات: (666.1)، (30)، (163)، (405.4) (231.5) مليون ديناراً على التوالي نهاية العام المالي 2018، ما زاد من نسبة العجز في احتياطيات هذه الشركات لتسجل: (0.5%) و (25.9%) خلال سني المقارنة أعلاه.

د - **الموجودات أو المطلوبات:** بلغ إجمالي موجودات أو مطلوبات شركات الاستثمار المالي في العراق (13,465.2) مليون ديناراً نهاية السنة المالية 2020 بزيادة نسبتها نحو (1%) عن رصيد هذه الفقرة

نهاية العام المالي 2019 البالغ (13,334) مليون ديناراً، في حين أشر هذا الرصيد تراجعاً فاقت نسبته (8%) عن رصيد الموجودات أو المطلوبات الظاهر في الميزانية العامة للشركة نهاية السنة المالية 2018 البالغ (14,652.3) مليون ديناراً.

وأظهرت الحسابات الختامية لشركة الأمين للاستثمار المالي نمواً كبيراً في إجمالي موجوداتها الثابتة والمتغيرة (أو مطلوباتها)، إذ بلغ: (5,095.2) (4,958.5) (4,929.9) مليون ديناراً نهاية السنوات المالية: (2020 – 2019 – 2018) على التوالي وهو أعلى رصيد في جانبي الموجودات أو المطلوبات يسجل في الميزانيات العامة لشركات الاستثمار المالي المرخصة بالعمل في العراق مقارنة ببقية منافساتها من الشركات الأخرى ذات العلاقة، حيث سجلت أرصدة موجودات أو مطلوبات بقية الشركات وهي: (الزوراء، الوثام، الخير، بين النهرين، الباتك) للاستثمار المالي مبلغ: (1,115.4) (2,803.8)، (2,235.9)، (975.2)، (1,239.7) مليون ديناراً على التوالي نهاية السنة المالية 2020، في حين بلغت قيمة موجودات الشركات ذاتها: (1,146.2)، (2,684.2)، (2,279.7)، (1,025.6) (1,239.7) مليون ديناراً على التوالي نهاية العام المالي 2019، بينما سجلت تلك الفقرة في الميزانيات العامة لتلك الشركات: (1,203.4)، (2,629.3)، (3,619.8)، (1,118.7)، (1,251.1) مليون ديناراً على التوالي نهاية السنة المالية 2018، ما زاد من نسبة إجمالي الرصيد السنوي لفقرة الموجودات أو المطلوبات الظاهرة في الموازنات العامة والحسابات الختامية لشركات الاستثمار المالي لتسجل: (1%) و (8%) خلال أعوام المقارنة أعلاه.

هـ - الأرباح أو الخسائر السنوية الصافي الفائض أو العجز: أظهرت نتائج الحسابات الختامية لشركات الاستثمار المالي في العراق أرباحاً بسيطة خلال عام 2020 بلغ إجماليها (5.1) مليون ديناراً فقط، جاءت تلك الأرباح بعد سلسلة من العجوزات الكبيرة في مراكزها المالية خلال السنوات 2019 و 2018 على حد سواء، حيث توالى على مدى هذين العامين الخسائر المالية في موازناتها العامة إذ بلغت الخسائر التي تكبدتها هذه الشركات (1,359) مليون ديناراً خلال عام 2019 مقابل خسائر وعجز مماثل بلغت قيمته (602.1) مليون ديناراً خلال عام 2018، وأشرت نسبة التغير في صافي الأرباح أو الخسائر السنوية (- 100%) عام 2020 مقارنة بعام 2019، ونسبة تغير (- 99.2%) عام 2020 قياساً بسنة 2018.

ويعود سبب ارتفاع صافي الفوائض السنوية لصالح شركات الاستثمار المالي نهاية السنة المالية 2020 إلى الأرباح السنوية المتحققة لحساب شركتي: (الأمين، الوثام) البالغة: (3.2)، (123.9) مليون ديناراً على التوالي، في حين واصلت الشركات: (الزوراء، الخير، بين النهرين، الباتك) خسائرها وعجوزاتها المالية على مدى السنوات (2020، 2019، 2018) أيضاً حيث سجلت: (28.7)، (43.9)، (34.7)، (14.7) مليون ديناراً نهاية السنة المالية 2020، الأمر الذي لم يؤثر كثيراً في تقليص أو تخفيف حدة إجمالي رصيد الخسائر السنوية الكلية التي تكبدتها بقية الشركات، حيث بلغت نسبة التغير في هذا المؤشر (- 100%) و (- 99.2%) خلال سني المقارنة أعلاه، مع التنويه إلى أن شركة الخير للاستثمار المالي كانت قد تكبدت أكبر خسارة مالية نهاية عام 2019 بلغت (1,246) مليون ديناراً.

و - قيمة المحافظ الاستثمارية قصيرة الأجل، تكبدت جميع شركات الاستثمار المالي في العراق خسائر فادحة في قيم مكونات محافظ استثماراتها المالية (قصيرة الأجل)، إذ تخطى إجمالي رصيد خسارة البعض منها عتبة الـ (50%) نتيجة الهبوط الحاد في القيمة السوقية وأسعار إغلاق أسهم كل الشركات المستثمرة فيها قياساً بالكلفة الدفترية للأسهم حين شراؤها، كذلك بسبب إيقاف عدد من الشركات المدرجة بسلة أسهم ومحفظة شركات الاستثمار المالي عن التداول في سوق العراق للأوراق المالية (النظامي والثاني) نتيجة قرارات صادرة عن هيئة الأوراق المالية لوجود مخالفات في عمل هذه الشركات يتعلق بعض منها بعدم الإفصاح والكشف عن بياناتها المالية الفصلية والحسابات الختامية، الأمر الذي أدى إلى سلوك منحى الاستثمار المالي في محافظ الشركات المرخصة بممارسة هذا الصنف من النشاط اتجاهات تنازلية كارثية طوال السنوات الماضية بلغت نسبته (37.6%) عام 2020 مقارنة بعام 2019 و نسبة (42.2%) مقارنة بعام 2018.

وبلغ إجمالي قيمة خسائر أسهم محفظة الاستثمارات المالية (قصيرة الأجل) لثلاث شركات فقط هي: (الأمين، الزوراء، بين النهرين) للاستثمار المالي بلغت (1,136.5) مليون ديناراً نهاية السنة المالية 2020 بعد أن بلغ إجمالي الكلفة الدفترية لأسهم محافظها المالية (2,320.7) مليون ديناراً بينما سجل إجمالي قيمتها السوقية (1,184.2) مليون ديناراً خلال ذلك العام، في حين بلغت خسائر أربع شركات هي: (الأمين، الزوراء، الوئام، بين النهرين) للاستثمار المالي (1,821.3) مليون ديناراً نهاية السنة المالية 2019 و (1,965.4) مليون ديناراً نهاية العام المالي 2018، ويعزى سبب ذلك إلى الانخفاض الحاد والهبوط الشديد في أسعار الإغلاق والقيمة السوقية لأسهم الشركات المكونة لمحافظها الاستثمارية والتي سجلت (1,475.3) (1,299.9) مليون ديناراً على التوالي عامي 2019 و 2018، بينما بلغت الكلف الدفترية لتلك المحافظ (3,296.6) (3,265.3) مليون ديناراً على التوالي خلال العامين أعلاه. تجدر الإشارة إلى أن شركة الزوراء للاستثمار المالي تكبدت أكبر خسارة في قيمة أسهم محفظتها الاستثمارية طيلة سنوات المقارنة الثلاث إذ تجاوزت (696.4) (704.5) (756.2) مليون ديناراً خلال السنوات 2020 و 2019 و 2018 على التوالي، تلتها شركة الوئام بخسائر استثمارية بلغت نحو (637.2) (673.3) مليون ديناراً عامي 2019 و 2018 على التوالي.

المعالجات والحلول

1- اتخذ البنك المركزي العراقي ممثلاً بدائرة مراقبة الصيرفة كونها الجهة المختصة بمتابعة هذا النوع من النشاط المالي جهوداً حثيثة وخطوات جادة لتصحيح مواطن الخلل في أداء تلك الشركات وحث المتلكئة منها على الإسراع بتقديم حساباتها الختامية والفصلية، فضلاً عن إحالة عدد من شركات الاستثمار المالي المخالفة إلى لجنة تحديد العقوبات المفروضة على المصارف والمؤسسات المالية غير المصرفية التابعة للبنك، لكن تلك الجهود لم تؤتي ثماراً أكلها حتى الآن، إذ ما زال عدد من هذه الشركات يصير و يتماهل في عدم تزويد البنك المركزي العراقي بالميزانيات الفصلية والحسابات الختامية السنوية رغم قيام بعض من هذه الشركات بإرسال بياناتها بشكل دوري ومنضبط إلى سوق العراق للأوراق المالية حيث كان تداول أسهمها فيه، ما يسترعي انتباه الجهات المعنية لهذا الأمر.

2- ضرورة ممارسة الجهات الرسمية المسؤولية عن ترخيص ومراقبة عمل شركات الاستثمار المالي في العراق إجراءات صارمة على الشركات وتحفيزها على تطبيق أقصى معايير الإفصاح والشفافية لنشر قوائمها المالية وبياناتها الفصلية وحساباتها الختامية وفق الجدول الزمني المحدد لها، بما يتيح للجهات المنظمة تدقيقها وتحليلها بشكل موضوعي وتحديد قيمة عادلة لأسهمها بهدف حماية المستثمر في أسواق المال من أي تلاعب أو غش أو تضليل يستغله المضاربين لتسعير الأصول المالية بشكل يضر في نزاهة عملية الاستثمار ويضعف الثقة في أسواق التداول.

3- من المناسب في ظل الظرف الراهن والوضع الحالي الأخذ بمقترح دائرة مراقبة الصيرفة في البنك المركزي العراقي القاضي بدمج شركات الاستثمار المالي البالغ عددها (7) شركات بشركة واحدة بعد استحصال موافقة مجالس إدارة تلك الشركات على صفقة الاندماج، بهدف تكوين كيان استثماري مالي قادر على تحقيق المنافسة المثلى في السوق وتصحيح الخلل في أداء تلك الشركات ومعالجة مئات المليارات من الخسائر المالية في محافظها الاستثمارية.

وفي حال تعذر الأمر ينبغي التفكير في إيجاد بديل آخر لتصحيح مسار عملها كأن يجري البحث عن مؤسسة استثمارية كبيرة للاستحواذ على النشاط المالي المتواضع والعلامات التجارية لتلك الشركات غير الجاذبة حالياً لشهية المستثمر.

4- بناء محفظة الاستثمار (Investment Portfolio) يشكل العمود الفقري والركيزة الأساسية في عمل شركات الاستثمار المالي وهي عملية معقدة تتطلب فريق عمل محترف يضم أكفأ خبراء الاستثمار والمتخصصين لمساعدة المستثمرين والعملاء على حد سواء في تحديد وتوظيف الفرص الاستثمارية الجاذبة في العراق والمنطقة في مجال إدارة الأصول والوساطة في الأوراق المالية والاستثمار المباشر وخدمات الترويج وتغطية عمليات اكتتاب الأسهم المدعومة بمنظومة بحثية فائقة الجودة والكفاءة.

5- الاستعانة بخبرات نخب المحللين ووحدات إدارة المخاطر و النمذجة المالية والتنبؤ في مجال الاستثمارات المالية، والاسترشاد بتوصياتهم فيما يخص تحليل نسب العوائد وأوزان المخاطر واتخاذ قرارات الاستثمار من عدمه في فئات أصول معينة لا سيما في أوقات الأزمات المالية والدورات المعقدة التي تنتاب الأسواق المالية لما تتسم به تلك الفترات العصيبة من ضبابية شديدة حيال تصرفات وسلوك الأسهم.

6- ما تزال الأنظمة المحاسبية المعتمدة من قبل شركات الاستثمار المالي في العراق حالها حال باقي الشركات المساهمة الأخرى تعكس نمطاً تقليدياً تجاوزته معظم الشركات العاملة في هذا النشاط على المستوى الإقليمي والدولي، ما يتطلب منها تبني معايير المحاسبة الدولية (IAS) التي تحكم وتنظم القوائم المالية بما يضمن دقة المراجعة فضلاً عن الارتقاء بمستوى مهنة المحاسبة والتدقيق الماليين في البلاد، كذلك من الأهمية مكان تطبيق تلك الشركات الممارسات الدولية المعتمدة في مجال الحوكمة لتعزيز العوائد المالية لكافة الأطراف ذات العلاقة بقرار الاستثمار بدءاً من عملاء الشركة والمساهمين فيها وصولاً إلى المجتمعات وبيئة العمل المحيطة بها.

7. بالاطلاع على تجارب مقارنة لدول شقيقة قريبة من واقعنا، نلاحظ قيام شركات الاستثمار المالي بدور محوري و استراتيجي مهم في تفعيل النشاط الاقتصادي فيها، مثلاً نجحت المجموعة المالية المصرية "EFG Hermes" وهي مؤسسة مالية واستثمارية رائدة في الأسواق الناشئة والمبتدئة بإتمام ترتيب قرض متوسط الأجل عام 2020 بقيمة (265) مليون دولاراً لصالح شركة "أوراسكوم للتنمية القابضة في مصر-OED" بمدة سداد (7) سنوات بهدف إعادة تمويل الأرصدة القائمة للشركة وتمويل خطط وبرامج النمو فيها، وهكذا دور مهم تفتقده شركات الاستثمار المالي المرخصة بالعمل في العراق.

المصادر References

- 1/ قانون البنك المركزي العراقي رقم (56) لسنة 2004.
- 2/ قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب رقم (39) لسنة 2015.
- 3/ قانون المصارف رقم (94) لسنة 2004.
- 4/ القانون المؤقت لأسواق الأوراق المالية – سوق العراق للأوراق المالية رقم (74) لسنة 2004.
- 5/ قانون الشركات رقم (21) لسنة 1997.
- 6/ نظام شركات الاستثمار المالي رقم (11) لسنة 2011.
- 7/ الحسابات الختامية لشركات الاستثمار المالي المرخصة بالعمل في العراق للسنوات (2020 و 2019 و 2018) الواردة إلى دائرة الإحصاء والأبحاث/ قسم المجلة والتقارير من دائرة مراقبة الصيرفة / قسم مراقبة المؤسسات المالية غير المصرفية / شعبة التدقيق والتفتيش وتحليل وتقييم الأداء، بموجب المذكرة المرقمة بالعدد 900/5/9 في 11/2/2021.
8. تقرير النصف الأول 2020، ودليل الشركات - الجزء الأول 2019، الصادر عن سوق العراق للأوراق المالية.
9. التقرير السنوي ودليل الشركات لعام 21014، الصادر عن سوق العراق للأوراق المالية.
10. القوائم المالية لشركات الاستثمار المالي المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية المنشورة على الموقع الإلكتروني للسوق على الموقع والرابط الإلكتروني: <https://www.isx.iq>
11. البيانات المتاحة عن شركات الاستثمار المالي المرخصة بالعمل في العراق المنشورة على المواقع الإلكترونية الرسمية (web sites) الخاصة بالشركات أعلاه.
12. البيانات الخاصة بنشاط شركات الاستثمار المالي المرخصة بالعمل في العراق المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية والمنشورة على الموقع والرابط الإلكتروني: <https://www.mubasher.info/markets/ISX/stocks/VBAT/profile>
13. د. علي فوزي ابراهيم الموسوي - النظام القانوني لإدارة محفظة الأوراق المالية، دار النهضة العربية، 2008.
14. سهام سوادي طعمه الطائي – النظام القانوني لشركات الاستثمار المالي (دراسة مقارنة)، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية القانون/جامعة بغداد، 2001.

15. د. خالص نافع أمين - خصوصية شركات الاستثمار المالي في التشريع العراقي – بحث أكاديمي، كلية القانون/جامعة بغداد.

16. رسل جعفر جاسم - ترخيص شركات الاستثمار المالي من قبل البنك المركزي، بحث مستل من رسالة ماجستير بعنوان: (أحكام شركات الاستثمار المالي)، منشور في مجلة العلوم القانونية - كلية القانون / جامعة بغداد، العدد (1) الخاص بالتدريسيين وطلبة الدراسات العليا – 2020.

17. Article (311A) of the US Investment Companies Act of 1940 states that "(A) is or holds itself out as being engaged primarily, or proposes to engage primarily, in the business of investing, reinvesting, or trading in securities....".